الأمـم المتحدة

S/PRST/2002/42



مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2002
Arabic
Original: French

بيان صادر من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٦٨٠ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بصدد نظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في كوت ديفوار“، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه للحالة في كوت ديفوار وانعكاساتها الخطيرة على سكان هذا البلد وعلى المنطقة. ويدين المجلس بشدة محاولات استعمال القوة للتأثير على الحالة السياسية في كوت ديفوار وقلب الحكومة المنتخبة. ويدعو إلى الاحترام التام للنظام الدستوري لكوت ديفوار ويؤكد تأييده التام للحكومة الشرعية لكوت ديفوار. كما يشدد على ضرورة احترام سيادة كوت ديفوار ووحدتها السياسية وسلامتها الإقليمية. ويدعو جميع الدول إلى الامتناع عن أي تدخل في كوت ديفوار.

”ويؤكد مجلس الأمن أن حل الأزمة في كوت ديفوار لا يمكن أن يكون إلا حلا سياسيا سلميا وعن طريق التفاوض. ويهيب جميع الأطراف المتورطة في النزاع أن تعمل فعلا من أجل التوصل إلى حل وأن تكف عن أي عمل أو إعلان من شأنه أن يضر بالجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. ولا بد أن يتناول هذا الحل أسباب النزاع الدفينة.

”ويؤيد مجلس الأمن بقوة جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ترأسها السنغال حاليا الرامية إلى تشجيع إيجاد حل سلمي للنزاع، ويحث قادة الجماعة الاقتصادية على مواصلة بذل جهودهم وتنسيقها. وفي هذا السياق، يرحب بالبيان الختامي الذي اعتمده مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في داكار في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1386).

"ويرحب مجلس الأمن بصفة خاصة بتعهد رئيس كوت ديفوار بأن يقدم في الأيام القادمة خطة شاملة لإنهاء الأزمة. ويؤكد أن هذه الخطة خطوة حاسمة نحو التوصل إلى حل سلمي ويهيب برئيس كوت ديفوار أن يشرك جميع الأطراف مشاركة تامة وأن يسعى إلى توافق الآراء فيما بينها.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالفقرة ١٨ من البيان الختامي لمؤتمر قمة داكار التي تطلب فيها الجماعة الاقتصادية إلى الأمم المتحدة والأمين العام المساهمة في حل الأزمة. ويشيد المجلس بالأمين العام لما بذله من جهود من أجل تشجيع تسوية تفاوضية بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية. ويطلب إليه أن يواصل بذل تلك الجهود، ولا سيما بتوفير كل الدعم والمساعدة اللازمين لوساطة الجماعة الاقتصادية. ويطلب المجلس من الأمين العام أن يبقيه بانتظام على علم بالحالة.

"ويعرب مجلس الأمن عن كامل تأييده لنشر قوة فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار بقيادة السنغال، قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر على نحو ما يدعو إليه البيان الختامي لمؤتمر قمة داكار. ويثني على جميع بلدان الجماعة الاقتصادية التي قررت أن تساهم بجنود في هذه القوة ويدعو المجتمع الدولي إلى أن يوفّر المساعدة لها.

"ويثني مجلس الأمن كذلك على فرنسا لما بذلته من جهود، بناء على طلب حكومة كوت ديفوار، بغرض منع تواصل القتال وذلك بصورة مؤقتة في انتظار نشر قوة فريق المراقبين العسكريين. كما يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها فرنسا للمساهمة في إيجاد حل سياسي للأزمة بما في ذلك إمكانية استضافة اجتماعات بشأن الحالة في كوت ديفوار. ويعترف أيضا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي الرامية إلى حل الأزمة في كوت ديفوار.

"ويعرب مجلس الأمن عن عميق قلقه للتقارير التي تفيد بحدوث أعمال تقتيل جماعي وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار. ويهيب بجميع الأطراف أن تحرص على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي ولا سيما فيما يتعلق بالسكان المدنيين بصرف النظر عن أصلهم، وأن يقدم للعدالة جميع المسؤولين عن تلك الانتهاكات. ويرحب مجلس الأمن بقرار الأمين العام أن يطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان إرسال بعثة لجمع معلومات دقيقة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار بما في ذلك إيفاد بعثة لتقصي الحقائق.

”ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه للعواقب الإنسانية للأزمة في كوت ديفوار. ويدعو المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة الإنسانية العاجلة للمحتاجين في كل هذه المنطقة الفرعية المتضررة بالأزمة في كوت ديفوار. كما يهيب بجميع الأطراف أن توفر فرص الوصول إلى السكان المتضررين دون عرقلة“.